

Distr.
GENERAL

S/1996/940
14 November 1996
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

مجلس الأمن



تقرير الأمين العام المقدم عملاً بقرار
مجلس الأمن ١٠٧٠ (١٩٩٦)

أولا - مقدمة

١ - في الفقرة ١ من القرار ١٠٧٠ (١٩٩٦) المؤرخ ١٦ آب/أغسطس ١٩٩٦، طالب مجلس الأمن من جديد بأن تمتثل حكومة السودان امتثالا تاما ودون مزيد من التأخير للطلبات المبينة في الفقرة ٤ من القرار ١٠٤٤ (١٩٩٦) والتي أعيد تأكيدها في الفقرة ١ من القرار ١٠٥٤ (١٩٩٦). وفي الفقرة ٢ من القرار ١٠٧٠ (١٩٩٦)، أحاط المجلس علما بالخطوات التي اتخذتها بعض الدول الأعضاء لتنفيذ الأحكام الواردة في الفقرة ٣ من القرار ١٠٥٤ (١٩٩٦)، وطلب من الدول التي لم تبلغ الأمين العام بالخطوات التي اتخذتها تحقيقا لتلك الغاية أن تفعل ذلك في أقرب وقت ممكن.

٢ - وفي الفقرة ٣ من القرار ١٠٧٠ (١٩٩٦)، قرر مجلس الأمن أن تحرم جميع الدول الطائرات المسجلة في السودان أو التي تملكها أو تستأجرها أو تشغلها شركة الخطوط الجوية السودانية، من الإذن بالإقلاع من أراضيها أو النزول فيها أو التحليق فوقها، وكذلك الطائرات التابعة لأي هيئة، أينما كان مقرها ومكان تنظيمها، تملك شركة الخطوط الجوية السودانية جزءا كبيرا منها، أو تتحكم فيه، أو التي تملكها أو تستأجرها أو تشغلها حكومة السودان أو سلطاتها العامة، أو هيئة تملك حكومة السودان أو سلطاته العامة جزءا كبيرا منها أو تتحكم فيه، أينما وجد مقر تلك الهيئة ومكان تنظيمها. وفي الفقرة ٤، قرر المجلس أيضا أن يحدد، بعد مرور ٩٠ يوما من تاريخ اعتماد ذلك القرار، تاريخ نفاذ الأحكام الواردة في الفقرة ٣ أعلاه وجميع جوانب إجراءات تنفيذه، ما لم يقرر المجلس قبل ذلك، على أساس تقرير يقدمه الأمين العام، أن السودان امتثل للطلب الوارد في الفقرة ١ من القرار. وفي الفقرة ٥، طلب المجلس إلى الأمين العام أن يقدم، بحلول ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٦، تقريراً عن امتثال السودان لأحكام الفقرة ١ من القرار.

٣ - ويقدم هذا التقرير عملاً بطلبات مجلس الأمن المذكورة أعلاه. ويتناول الفرع ثانيا الخطوات التي اتخذتها الدول الأعضاء عملاً بالفقرة ٣ من القرار ١٠٥٤ (١٩٩٦) والفقرة ٢ من القرار ١٠٧٠ (١٩٩٦). ويتضمن الفرع ثالثا معلومات عن الأنشطة التي اضطلعت بها، أو التي اضطلع بها بالنيابة عني، مبعوثي الخاص إلى السودان، السيد الأخضر إبراهيمي. ويتضمن الفرع رابعا بعض الملاحظات.

ثانيا - التدابير التي اتخذتها الدول الأعضاء عملا
بالفقرة ٣ من القرار ١٠٥٤ (١٩٩٦) والفقرة ٢ من
القرار ١٠٧٠ (١٩٩٦)

٤ - منذ صدور تقريره إلى مجلس الأمن في ١٠ تموز/يوليه ١٩٩٦ (S/1996/541) والإضافات المؤرخة ١٧ و ٢٣ تموز/يوليه و ١٥ آب/أغسطس ١٩٩٦ (S/1996/541/Add.1-3)، وعملا بالفقرة ٢ من القرار ١٠٧٠ (١٩٩٦)، وردت ثلاثة ردود إضافية من الدول الأعضاء لغاية ١١ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٦ (انظر المرفق)، وبذلك يكون مجموع الردود الواردة ٦٣ ردا. وقد صدرت جميع الردود بوصفها وثائق لمجلس الأمن.

٥ - وقدمت الردود الثلاثة الأخيرة معلومات تتعلق بالفقرة ٣ من القرار ١٠٥٤ (١٩٩٦). وذكرت دولتان أنهما اتخذتا إجراءات امتثالا للفقرة الفرعية ٣ (ب) من ذلك القرار، وأشارتا إلى أنه ليس لهما تمثيل دبلوماسي في السودان وليس للسودان تمثيل دبلوماسي في بلديهما. وذكرت دولة واحدة أنه ليس للسودان تمثيل دبلوماسي لديها وأضافت أنها لم تسجل دخول مسؤولين حكوميين سودانيين أو دبلوماسيين إلى البلد، وأنه قد أحيط علما بأحكام قرارات مجلس الأمن ذات الصلة لاتخاذ الإجراءات الملائمة.

ثالثا - الأنشطة التي اضطلع بها الأمين العام

٦ - في ١٩ آب/أغسطس، أحلت إلى جميع الدول الأعضاء نص القرار ١٠٧٠ (١٩٩٦). وفي ٢٣ آب/أغسطس كتبت مذكرة شفوية للمتابعة وجهتها إلى جميع الدول الأعضاء بشأن تنفيذ الفقرة ٢ من ذلك القرار.

٧ - وفي ٨ تشرين الأول/أكتوبر، اجتمعت ووزير خارجية السودان الذي أطلعني على حالة علاقات السودان بجيرانه الأربعة، أي: مصر وإريتريا وإثيوبيا وأوغندا. وتباحثنا بشأن القرار ١٠٧٠ (١٩٩٦)، وأكدت على أهمية تعاون حكومة السودان التام في تنفيذ أحكامه. وأبلغت وزير الخارجية باعتزامي بإيفاد بعثة إلى السودان للتشاور مع حكومته قبل تقديم تقريره إلى مجلس الأمن. ورحب الوزير بهذا القرار.

٨ - ولدى إعداد هذا التقرير، اضطلع مبعوثي الخاص ببعثة إلى السودان من ٢٦ إلى ٣٠ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٦ للتشاور مع الحكومة وجمع معلومات عن امتثالها لطلب مجلس الأمن. وخلال وجوده في السودان، عقد مبعوثي الخاص مشاورات مع رئيس الدولة، ووزير الخارجية وكبار المسؤولين في وزارة الخارجية، ووزير الداخلية، ووزير العدل. وبعد ذلك زار القاهرة يومي ٣٠ و ٣١ تشرين الأول/أكتوبر، لإجراء اتصالات مع المسؤولين المصريين. ويرد أدناه ملخص للمعلومات التي جمعها مبعوثي الخاص.

ألف - امتثال السودان لطلب التسليم المتصل بمحاولة
اغتيال الرئيس مبارك

٩ - قال ممثلو حكومة السودان إن السودان بريء من التهم الموجهة إليه فيما يتعلق بالأفراد الثلاثة المشتبه في تورطهم في محاولة اغتيال الرئيس مبارك. ولم تتمكن الحكومة من إثبات ما إذا كان الأفراد الثلاثة حاضرين في السودان وقت وقوع الحادث أو في الوقت الذي طُلب فيه من السودان تسليمهم. وعلمت الحكومة أن أحد المشتبه فيهم ربما دخل إلى البلد، غير أنه ليس لديها معلومات أخرى. وصرحت السلطات أنه ثبت أن أحد المشتبه فيهم الثلاثة يوجد في أفغانستان وأن ثمة دلائل تشير إلى أن شخصا آخر ربما يكون قد ذهب إلى كينيا والثالث ربما يكون قد قتل.

١٠ - وأخبر ممثلو الحكومة مبعوثي الخاص أن المعلومات المقدمة في البداية ناقصة جدا وأن إثيوبيا ومصر لم يستجيبا لطلبهم الرامي إلى الحصول على معلومات إضافية. وارتأت المحاورون السودانيون أيضا أن قرارات مجلس الأمن جائرة لارتكازها على افتراض أن المشتبه فيهم الثلاثة موجودون في السودان على الرغم من عدم تقديم أي دليل لدعم هذا الافتراض. وادعوا أنه ثبت الآن أنه لم يكن أي من المشتبه فيهم في البلد وقت الحادث، حتى وإن دخل أحدهم أو كلهم البلد في وقت من الأوقات. وتساءلوا بالتالي كيف يمكن للسودان أن يسلمهم.

١١ - وبصرف النظر عن هذه الاحتجاجات، أعادت السلطات السودانية تأكيد رغبتها في التعاون التام مع مبعوثي الخاص والامتثال لطلب مجلس الأمن بشأن المشتبه فيهم الثلاثة. وأشارت إلى أن الحكومة قد استجابت فورا في البداية لطلب من إثيوبيا بإنشاء لجنة هدفها تحديد مكان وجود هؤلاء الأفراد الثلاثة. وأضافت قولها إنه رغم المعلومات الهزيلة وما ادعي من إحجام مصر وإثيوبيا عن تقديم معلومات إضافية، فإن السودان ما فتئ يظهر رغبته في البحث عن المشتبه فيهم الثلاثة ولو خارج البلد.

باء - امتثال السودان للطلب المتعلق بدعم الإرهاب
وخطوات تحسين العلاقات مع البلدان المجاورة

١٢ - أعادت السلطات السودانية تأكيد إدانتها القوية لجميع أشكال الإرهاب وأكدت على التزامها بمكافحته قولا وفعلا. ولاحظت أن السودان قد قدم في الماضي الدليل على هذا الالتزام بتسليمه لـ "كارلوس" وعدد من الأشخاص الآخرين، بمن فيهم مختطفو الطائرات.

١٣ - واعترف المسؤولون السودانيون الذين تباحث معهم مبعوثي الخاص بأن سياسة الباب المفتوح (الاعفاء من تأشيرة الدخول) التي أقاموها في ١٩٩٠ باسم العروبة ربما مكنت بعض الإرهابيين من الدخول إلى البلد بسهولة. كما لم يستبعدوا إمكانية تسلل البعض ممن يدعى أنهم إرهابيون عبر حدود البلد الطويلة وغير المحروسة. فمن الصعب التأكد من ذلك وقد يتم ذلك دون علم السلطات.

١٤ - وأخبر مبعوثي الخاص أن الحكومة تتوق أكثر من أي وقت مضى إلى مواصلة سياسة مكافحة الإرهاب التي دأب عليها السودان. وقد اتخذت لهذه الغاية عددا من التدابير الجديدة، من قبيل إعادة سن

أنظمة تشترط حصول الأجانب على تأشيرات للدخول، ومراجعة وضع جميع الأجانب الذين دخلوا البلد في وقت لم يكن تشترط فيه تأشيرة الدخول، وإبلاغ عدد من المصريين والفلسطينيين "والعرب الأفغان" (بما فيهم أسامة بن لادن) بضرورة مغادرة البلد (وقد فعلوا)، والاضطلاع بالتحري الدقيق في جميع طلبات الدخول إلى السودان أو مغادرته أو الإقامة فيه.

١٥ - وأعاد المسؤولون الحكوميون تأكيد استعدادهم للترحيب بأي بعثة لمجلس الأمن للتحقيق في أي مكان في البلد يشتبه في كونه مكانا يوفر فيه التدريب للإرهابيين وتوفير حرية التنقل والاتصال للبعثة والسماح لها بالسفر إلى أي ناحية من نواحي البلد ترغب في زيارتها.

١٦ - وأكد محاورو مبعوثي الخاص رغبة حكومة السودان في التعاون مع أي بلد يملك معلومات عن أي شخص في السودان يشكل تهديدا لأمن ذلك البلد.

١٧ - وأعادت السلطات السودانية تأكيد التزامها بمبادئ ميثاق الأمم المتحدة ورغبتها في تعزيز وتحسين علاقات البلد مع جميع الدول المجاورة بدون استثناء وتعزيز التعاون الإقليمي. وأشارت إلى أنه خلافا للانطباع العام، يقيم السودان علاقات حسنة مع العديد من جيرانه. وأكدت لمبعوثي الخاص أنها ترحب بمساعدة الأمم المتحدة لتحسين العلاقات مع الآخرين.

جيم - الجوانب الإنسانية والاقتصادية

١٨ - خلال بعثة مبعوثي الخاص، تحدثت الحكومة السودانية والنقابات والمنظمات غير الحكومية وشركات النقل الجوي الخاصة عن الآثار الإنسانية السلبية التي يحتمل أن تترتب على الحظر المتوخى في القرار ١٠٧٠ (١٩٩٦) وسلموا إلى مبعوثي الخاص مذكرات والتماسات بهذا الشأن. كما وجهوا انتباهه إلى الآثار السلبية المحتملة على الحالة الصحية. وأكد محاورو مبعوثي الخاص أيضا على النتائج الاقتصادية المرجحة لهذا الحظر المحتمل.

رابعاً - ملاحظات

١٩ - عرضت في هذا التقرير وسابقه (S/1996/541 و Add.1-3) على مجلس الأمن المعلومات التي نقلتها إلى الدول الأعضاء بشأن الخطوات التي اتخذتها لتنفيذ قرارات المجلس ذات الصلة. ولم ترد أي رسائل من الدول الأعضاء بشأن مسألة امتثال السودان لطلب المجلس. وهأنذا أعرض على المجلس نتائج بعثة مبعوثي الخاص، السيد الأخضر الإبراهيمي، إلى السودان.

٢٠ - وكما ورد في الفقرات السابقة، لم تتغير الحالة كثيرا منذ تقريرني الأخير إلى المجلس. ففي حين يطالب المجلس حكومة السودان بالامتثال لطلباته، تقول هذه الأخيرة إنها لا تستطيع تسليم المشتبه فيهم الذين لا يوجدون في البلد، وإنها تدين بقوة جميع أشكال الإرهاب، وإنها تعمل على تحسين علاقاتها مع جميع جيرانها.

المرفق

الردود التي قدمتها الدول الأعضاء عملاً بالفقرة
٢ من القرار ١٠٧٠ (١٩٩٦)

S/1996/703	٢١ آب/أغسطس ١٩٩٦	جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة
S/1996/749	١٢ أيلول/سبتمبر ١٩٩٦	غانا
S/1996/850	١١ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٦	سنغافورة

— — — — —